لفتت إلى أن مجزرة البغيلية تمت تحت مرأى «التحالف الأميركي» والدول المتعاونة معه

الخارجية تطالب مجلس الأمن بإجراءات رادعة بحق الدول الداعمة للإرهاب

وكالات

طالبت سورية أمس مجلس الأمن الدولي باتخاذ «الإجراءات الرادعة بحق الدول الداعمة والممولة للإرهاب». وأكدت أن الجرائم والمجازر الدموية التي يرتكبها تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية ما كانت لتتم لولا الدعم المستمر للإرهابيين المقدم من الدول المتورطة في سفك دماء الشعب السوري ولاسيما السعودية وقطر وتركيا.

جاء ذلك في رسالتين بعثت بهما وزارة الخارجية والمغتربين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، بشأن المجزرة التي ارتكبها تنظيم داعش بحق المدنيين الآمنين في ضاحية البغيلية بمحافظة دير الزور، على ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وقالت الوزارة في الرسالتين: إن حكومة الجمهورية العربية السورية إذ تؤكد أولوية محاربة الإرهاب في سورية وعزمها على متابعة واجبها في الدفاع عن الشعب السوري وحمايته وفقاً لمسؤولياتها الدستورية، فإنها تدعو مرة أخرى إلى إدانة هذه الأعمال الإجرامية والإرهابية وإلى قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره وتجفيف مصادر تمويله.

وأوضحت أن «قطعان تنظيم داعش الإرهابي قامت يوم السبت ١٦ كانون الثاني ٢٠١٦ بمهاجمة ضاحية البغيلية مستبيحين حرمة المنازل والبيوت الآمنة حيث أعملت فيها قتلاً وذبحاً ورمياً بالرصاص وتفجيراً في صفوف المدنيين الأبرياء ما أدى إلى استشهاد أكثر من ٢٨٠ مدنياً جلهم من الشيوخ والنساء والأطفال كما عمدت زمر التنظيم الإرهابي إلى خطف نحو أربعمئة من المدنيين المسالمين من أهالي البغيلية ونقلتهم إلى مناطق أخرى».

وأوضحت الوزارة، أن المجزرة الدموية الجديدة تأتي استمراراً لسلسلة الأعمال الإرهابية الهمجية والممنهجة التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المسلحة في سورية المدعومة من دول إقليمية ودولية تقوم بتسخير هؤلاء الإرهابيين لخدمة مصالحها الضيقة وأجنداتها الجيوسياسية في المنطقة. وتابعت: إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد أن هذه الجرائم والمجازر الدموية التي يرتكبها داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية ما كانت لتتم لولا الدعم المستمر للإرهابيين بالسلاح والعتاد والمال والدعم اللوجستي المقدم من الأجهزة الاستخباراتية للدول المتورطة في سفك دماء الشعب السوري ولاسيما السعودية وقطر وتركيا. وأشارت الوزارة في هذا المجال إلى «الدور الهدام الذي تقوم به فرنسا التي برعت دبلوماسيتها بإطلاق الكلام الفارغ الذي يشجع على ارتكاب الأعمال الإرهابية من خلال شيطنتها للقوى التي تكافح بحقّ الإرهاب».

وشددت الوزارة على أن المجازر والجرائم التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المسلحة في سورية أمثال «داعش» و«جبهة النصرة» و«جيش الإسلام» و«الجبهة الإسلامية» و«جيش الفتح» و«الجيش الحر» و«أحرار الشام» والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها «تستوجب من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق الدول الداعمة والممولة للإرهاب العابر للقارات الذي بات لا يستهدف الأمن والسلام في سورية فحسب بل يستهدف الأمن والسلم العالميين».

وطالبت الوزارة المجتمع الدولي بتأكيد التزامه بمكافحة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية المتطرفة بعيداً عن التسييس وازدواجية المعايير وعبر التعاون والتنسيق التامين مع حكومة الجمهورية العربية السورية لمحاربة هذه الآفة الخطرة وتقديم الدعم للحكومة السورية التي تحارب الإرهاب اليوم بالنيابة عن شعوب العالم أجمع دفاعاً عن الإنسان وقيم العدالة والحرية والعيش الكريم ودفعاً لشرور التطرف والتعصب الأعمى والأفكار الظلامية الهدامة.

وقالت: إن هذه الجرائم تتم تحت مرأى ما يسمى «التحالف الأميركي» والدول الأخرى التي تتعاون معه والذي أثبت إخفاقه ونفاقه على حين يخوض الجيش العربي السوري والقوات الجوية الروسية حرباً لا هوادة فيها على هذا الإرهاب.

واختتمت الوزارة رسالتيها بالقول: إن حكومة الجمهورية العربية السورية إذ تؤكد أولوية محاربة الإرهاب في سورية وعزمها على متابعة واجبها بالدفاع عن الشعب السوري وحمايته وفقاً لمسؤولياتها الدستورية من كل ما يمس أمنه وسلامته فإنها تدعو مجلس الأمن والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة مرة أخرى إلى إدانة هذه الأعمال الإجرامية والإرهابية وإلى قيام جميع أعضاء مجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهم في محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره وتجفيف مصادر تمويله عبر تفعيل تنفيذ قراراته ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ولاسيما القرار رقم ٢١٧٠ /٢٠١٤/ ورقم ٢١٧٨ /٢٠١٤/ ورقم ٢١٩٩ /٢٠١٥/ ورقم ٢٢٥٣ /٢٠١٥/ وإلى اتخاذ كل التدابير الرادعة بحق الدول والأفراد والجمعيات والمؤسسات التي تنتهك هذه القرارات ولاسيما تلك الأنظمة القائمة في كل من تركيا وقطر والسعودية وبعض الدول الغربية المستمرة في تآمرها على سورية.

جريمة داعش بحق المدنيين في البغيلية بدير الزور

منها السوري القومي وهيئة التنسيق وتيار بناء الدولة

قوى سورية تندد بمجزرة البغيلية: الصمت العالمي وصمة عار على جبين المجتمع الدولي

الوطن

ندد الحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية، وهيئات وتيارات معارضة بالمجزرة التي ارتكبها تنظيم داعش المدرج على لوائح الإرهاب العالمية في ضاحية البغيلية بدير الزور بحق المدنيين، وكذلك الصمت العالمي الذي يشكل وصمة عار على جبين المجتمع الدولي، ونكسة في تاريخ الإنسانية.

وفي بيان له تلقت «الوطن» نسخة منه قال الحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية: «أمام صمت العالم، الذي يشجع بذلك الصمت، التنظيمات الإرهابية على ارتكاب جرائم بحق الإنسانية، شهدت محافظة دير الزور مجزرة إرهابية ارتكبها تنظيم داعش المدرج على لوائح الإرهاب العالمية، راح ضحيتها المئات من المواطنين السوريين، في مشهد يشكل وصمة عار على جبين المجتمع الدولي، ونكسة في تاريخ الإنسانية».

وأوضح البيان أن «صمود شعبنا في دير الزور، والمناطق المحاصرة كافة من المجموعات الإرهابية أفقد هذه المجموعات المجرمة صوابها، فانتهجوا الإجرام وسيلة لضرب ذلك الصمود، وخاصة أن الصمود الأسطوري ترافق مع إنجازات مهمة لجيشنا الوطني الباسل».

وقال الحزب في البيان: إن «هذه المجزرة البشعة تضاف إلى سلسلة الجرائم السابقة التي ترتكبها المجموعات الإرهابية في سورية، وحزبنا إذ يدين بأشد العبارات هذه المجازر فإنه يحمل مسؤوليتها للمجتمع الدولي عموماً وللدول الداعمة للإرهاب خصوصاً».

وأكد الحزب أن هذه الجرائم والصمت الدولي الذي رافقها «لن يثني السوريين عن محاربة الإرهاب والتصدي لكل محاولات ضرب صمودنا، وإنجازات جيشنا، في تحرير آخر ذرة تراب من دنس الإرهاب الوهابي الصهيوني».

بدوره اعتبر عضو المكتب التنفيذي في «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي «المعارضة منذر خدام، أن ما أقدم عليه داعش من قتل المدنيين في دير الزور جريمة بحق الإنسانية جمعاء تضاف إلى جرائمه العديدة في غير منطقة في سورية».

وتساءل خدام في تدوينة له في صفحته على موقع «فيسبوك»: متى يصحو ضمير العالم وخصوصاً ضمير أولئك الذين يتدخلون في سورية للعمل بجدية للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية تنقذ ما تبقى من سورية ومن شعبها...؟

بدوره كتب رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض لؤي حسين في صفحته على موقع «فيسبوك»: مئات من أهل دير الزور قتلهم وخطفهم داعش. لا يهمني السبب، ولا يهمني إن كانوا موالين للنظام أم لأي طرف سوري آخر، بل يهمني أنهم سوريون يجب على جميع القيادات في السلطة والمعارضة حمايتهم، وليس الاكتفاء بشتيمة داعش أو إدانة الحادثة أو تحميل هذا الطرف أو ذاك وجود داعش وجرائمها».

وأضاف: «لحماية أهل الدير وجميع السوريين من داعش أو النصرة، أو من بعضنا، أو من الجوع أو من أي ضيم، يجب علينا الإسراع بإجراء مفاوضات جدية، من دون التدافش على من سيكون بالتفاوض ومن سيكون خارجه، ومن دون المتانحة أننا لا نقبل التفاوض قبل خروج الروس من بلادنا، أو غير ذلك من الأمور التي تؤخر المفاوضات أو تعوقها، ومن دون أي مجاكرة مع النظام».

وتابع: «أوجه كلامي لطرف المعارضة ظناً مني أن بينهم من يسمع هذا الكلام ويأخذ به. قد أكون مخطئاً بهذا، لكن سبيلنا الوحيد لحماية أهلنا هو العمل طوال النهار لإجراء مفاوضات جدية، وليس تقديم بيانات سخيفة تشتم هذه الدولة أو تمتدح تلك لا ينتفع منها إلا من أصدرها».

قولاً واحداً

انعكاس الإنجازات الميدانية السورية على العملية السياسية

ميسون يوسف

في الوقت الذي يتابع فيه الجيش العربي السوري وحلفاؤه في محور المقاومة وبدعم فعال من القوات الجوية الروسية، عملياته العسكرية المخططة بإتقان وإحكام ويحقق عبرها الإنجازات المهمة في الميدان، يستمر التحضير لإطلاق العملية السياسية التي تفضي إلى حل سياسي للأزمة التي اصطنعها الغرب وبعض العرب والإقليم لسورية لتحقيق مكاسب لهم على حساب الدولة السورية وأمنها وسيادتها وحقوق شعبها، لكن هذين الأمرين اللذين يسيران بشكل منفصل نظريا، ليسا كذلك عملياً كما يقول الخبراء والمتابعون.

فرغم أن سورية أرست منذ البدء قاعدة ذهبية لمواجهة الحرب التي تستهدفها، قاعدة تتمثل بالقول إن الإرهاب خطر تجب مواجهته من دون قيد أو شرط أو ربط بأي عمل آخر وأن الإصلاح السياسي حق وواجب يجب القيام به بإرادة سورية حرة من دون أن يكون تحت ضغط إرهابي أو إملاء خارجي، رغم ذلك ورغم أن الأمم المتحدة أخذت بشكل أو بآخر بالمنطق السوري عندما اعتمدت القرار ٢٢٥٣ المتصل بمكافحة الإرهاب والقرار ٢٢٥٤ المتصل بالعملية السياسية، فإن الواقع التطبيقي يظهر أن هناك تأثيراً مباشراً وفعالا للميدان على التحركات السياسية بشكل لا يمكن إغفاله.

وهنا نذكر بأن مشغلي الإرهابيين والمستثمرين بالإرهاب، لا يملكون في الشارع السوري قوة أو قدرة تمثيلية تمكنهم من تحقيق ما يصبون إليه، لذلك فإنهم لا يجدون بدا من الاتكاء على القوة الإرهابية التي إذا فقدت من يدهم، فقدوا قدرتهم على التأثير، ومثال ذلك ما جرى في العام ٢٠١٢ إذ إن هؤلاء عندما ظنوا أنهم سيسطرون بإرهابهم على سورية دفعوا في جنيف باتجاه اعتماد بيان سارعت أميركا إلى تفسيره على هواها واعتبرته بأنه موقف دولي يفرض على الحكومة السورية برئاسة الرئيس الأسد أن تسلم السلطة لمن تعينهم أميركا وتحزم حقائبها وتنصرف من دون أن يكون للشعب السوري رأي في تعيين هؤلاء أو انصراف من انتخب، لكن عندما تغير الميزان في الميدان اضطروا للقبول بفيينا بما لا يتطابق مع رغباتهم.

والآن وبما أن الإنجازات العسكرية السورية تتسارع بشكل لا يستوعبه دعاة العدوان على سورية فإن السؤال الذي يطرح: هل العملية السياسية التي حدد لها ٢٥ كانون الثاني موعدا للانطلاق في جنيف في حوار سوري سوري، هل هذه العملية ستنطلق رغم أن خسائر المعتدين تتفاقم وإنجازات سورية تتراكم؟

إننا مع تمنياتنا ببدء جدي للعملية السياسية نرى كما يرى الكثير من الخبراء والمتابعين الموضوعان أن هذه العملية ورغم الإصرار الظاهر الذي أبدته أميركا على انطلاقها، غير مضمونة في بدئها وأنها غير مضمونة في نتائجها لأنها إن بدأت فسيكون فيها ترجمة لما يتحقق في الميدان لمصلحة سورية وهذا ما لا يستطيع المعتدون تقبله كما يبدو، لذلك سيحاولون عرقلتها بشتى الطرق حتى النفس الأخير.

وفد أردني ضم محامين وناشطين وسياسيين وفعاليات حزبية زار سورية

الحلقي يؤكد أن الحل لن يكون إلا سورياً وخريس: نصر سورية نصر للعرب جميعاً

الحلقي ملتقياً وفداً أردنياً (سانا)

الوطن

قدم رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن حل الأزمة في البلاد لن يكون إلا صناعة سورية بامتياز وعلى الأرض السورية من دون تدخل أو إملاءات خارجية.

جاء ذلك خلال لقائه وفداً ضم محامين وناشطين سياسيين وفعاليات مجتمعية حزبية أردنية برئاسة الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب سميح خريس، حيث قدم الحلقي عرضاً جديداً للواقع السياسي والاقتصادي وأشار فيه إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والإجراءات والقرارات التي تفعل العمل الحكومي وتنشط أداء القطاعات كافة.

وأكد الحلقي على «الجهود الحكومية التي استطاعت تعزيز مقومات الشعب السوري على الصمود وتنمية قدرات الاقتصاد الوطني بالتوازي مع تنامي المصالحات الوطنية وصولاً لتحقيق المصالحة الشاملة انطلاقاً من إيمان الشعب السوري بثوابته الوطنية وأن الحل لن يكون إلا صناعة سورية بامتياز وعلى الأرض السورية من دون تدخل أو إملاءات خارجية».

وتناول الحديث خلال اللقاء، الواقع العربي والتحديات التي تواجهها الأمة العربية والمشاريع الغربية المعدة للمنطقة والتي تهدف إلى شرذمة الأمة العربية وإلهائها بمشاكل داخلية من أجل منع تطور ونمو المنطقة وإفراغها من كوادرها العلمية والفنية والتقنية وتهجير أبنائها.

وأكد الحلقي أن ما تتعرض له منطقتنا اليوم هو مواجهة حقيقية بين المشروع الصهيوأميركي والمشروع النهضوي القومي العروبي، معتبراً أن استهداف سورية كان من أجل إضعاف قلعة المقاومة لكل المخططات الصهيوأميركية المعدة للمنطقة لفتح بوابة يستطيعون من خلالها النفاذ للسيطرة على مقدرات هذه الأمة.

وأكد الحلقي أنه يقع على المنظمات النقابية والتيارات السياسية الملتصقة بقضايا أمتها العربية والمؤمنة بالثوابت القومية للأمة العربية أن تفعل دورها وأن تقوم بتحصين المجتمع العربي ضد الفكر التكفيري المجرم وأن يكون لها دور فاعل وأساسي في يقظة الأمة العربية وإعادة إحياء الانتماء القومي العروبي والتضامن العربي.

وأضاف: «كما أنه يقع على المحامين العرب دور مهم في السعي لمحاكمة ومقاضاة كل من ساهم في شن الحرب الإرهابية الكونية على سورية ونهب وسرقة وتدمير مقدراتها ابتداءً من عصابات أردوغان والأنظمة العميلة والداعمة للإرهاب كبني سعود وقطر وغيرها من الدول الغربية وإسرائيل.

وثمن الحلقي وقوف بعض الأشقاء العرب إلى جانب الشعب السوري في تصديه للحرب الإرهابية الكونية.

من جهته أكد خريس أن الأردنيين عرب أصلاء ويقفون إلى جانب أشقائهم بسورية في خندق واحد، مشيداً بدور محور المقاومة. وأكد أن سورية مازالت تدافع عن الهوية العربية بقيادة أسد الأمة الرئيس بشار الأسد المدافع الحقيقي عن قضايا الأمة العربية.

كما أكد خريس أن سورية تواجه المشروع الصهيوأميركي بكل بسالة وشجاعة بالإضافة إلى مقدراتها على تعزيز مقومات صمود الشعب السوري والاقتصاد الوطني. وعبر عن ثقته بأن النصر سوف يكون حليف الشعب السوري الذي يعد نصراً للعرب جميعاً.

القضاء على أعداد من الإرهابيين في ريفي حمص الشمالي والشرقي

حمص- نبال إبراهيم

قصف سلاح الجو أمس، أهدافاً لمواقع ومعاقل تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والتنظيمات الأخرى التي تنضوي تحت زعامتهما في الريفين الشرقي والشمالي لمحافظة حمص، موقعاً خسائر جديدة في صفوفها بالأرواح والعتاد والآليات، فيما تجددت المواجهات بين وحدات للجيش واللجان الشعبية مع داعش و«النصرة» بمحيط القريتين وبمنطقة الدوة غربي تدمر وجنوب تلبيسة وبمحيط تير معلة وسط قصف مدفعي مركز على مواقع تلك التنظيمات على طول خط الاشتباكات. وذكر مصدر عسكري في مدينة حمص لـ«الوطن»، أن الطائرات الحربية استهدفت مواقع ومعاقل مقاتلي داعش ومحاور تحركاتهم في مناطق جبل الهيال وجبل الطار والمقالع بمحيط مدينة تدمر في أقصى الريفي الشرقي لمحافظة حمص، وأهدافاً أخرى في مدينة القريتين وبمحيطها بالريف الجنوبي الشرقي، كما قصف سلاح الجو أوكار وتجمعات مسلحي «النصرة» و«كتائب الفاروق» و«فيلق حمص» و«جيش التوحيد» وحركتي «حزم» و«أحرار الشام الإسلامية» في مناطق تلبيسة وتير معلة والسعن وعسيلة وكيسين وتل أبو السناسل بالريف الشمالي وأهدافاً أخرى في قرى كفرلاها وطلف وتل ذهب وتلدو بالريف الشمالي الغربي. وأكد المصدر العسكري تدمير عدة تحصينات وأوكار لمسلحي داعش و«النصرة» ومن يعمل تحت زعامتهم وعدد من آلياتهم التي كان بعضها مجهزاً برشاشات ثقيلة، إضافة لإيقاع العشرات من أفرادهم قتلى وجرحى جراء تلك الضربات المركزة لسلاح الجو.

إلى ذلك، تجددت المواجهات بين الجيش واللجان الشعبية مع مسلحي داعش في منطقة تلول السود قرب القريتين وبمنطقة الدوة غرب تدمر بالريفين الشرقي والجنوبي الشرقي، فيما اشتبكت قوات أخرى من الجيش بالتعاون مع الدفاع الوطني مع مسلحي «النصرة» عند الأطراف الجنوبية لبلدة تلبيسة وبمحيط تير معلة بالريف الشمالي وسط قصف مدفعي مركز طال مواقع وتحصينات التنظيمات المسلحة وخطوط دفاعاتهم على طول خطوط المواجهات. وقد أسفرت تلك المواجهات والاشتباكات عن مقتل وإصابة أعداد من المسلحين وتدمير خطوط دفاعاتهم على عدة اتجاهات على امتداد خطوط المواجهة وتكبيدهم خسائر بالعتاد والآليات.

بكين تعتزم الاستمرار في تبني موقف متوازن في الشرق الأوسط حفاظاً على مصالحها

أزمات المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية ضمن أولويات زيارة الرئيس الصيني إلى المنطقة

الوطن- وكالات

في إطار التحول في الموقف الصيني تجاه أزمات الشرق الأوسط عموماً والأزمة السورية خصوصاً، حيث انتقل من الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية إلى المساهمة المباشرة في الحل. وفي هذا السياق، قال دبلوماسي صيني رفيع المستوى، أمس، إن بلاده تعتزم الاستمرار في تبني موقف متوازن بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يستعد الرئيس الصيني شي جين بينغ لبدء زيارة هذا الأسبوع لإيران والسعودية القوتين الإقليميتين المتنافستين.

تأتي هذه الزيارة عقب دخول الصين في الأيام الأخيرة على خط الأزمة السورية حيث قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم بزيارة لبكين بدعوة من الصين، ومن ثم قام رئيس الائتلاف المعارض خالد الخوجة بزيارة لبكين، وذلك في محاولة من بكين وفق ما رأى مراقبون لتقريب وجهات النظر والخروج بحل من المفاوضات المرتقبة الشهر الحالي.

هذا وتعتبر منطقة الشرق الأوسط، منطقة مهمة بالنسبة للصين نظراً لأن كلاً من سورية والعراق وإيران وتركيا تعتبر بلدان طريق الحرير الذي يربط أوروبا بالصين، كما أن الصين التي تعتبر أكبر مستهلك للطاقة في العالم، تستورد احتياجاتها من النفط من دول الشرق الأوسط عموماً ومن إيران خصوصاً، ويستلزم منها هذا أن تعمل لإخماد نار الخلاف التي شبت بين الرياض وطهران خصوصاً في مرحلة جديدة رفعت فيها العقوبات الغربية عن إيران وباتت قادرة على توريد النفط، يضاف إلى ذلك التنافس بين دول آسيا الكبرى الصين والهند واليابان للعب دور أكثر فاعلية في قضايا المنطقة بحيث تؤمن لها مكاناً في خريطة تقاسم النفوذ بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط.

وتصاعد التوتر بين السعودية وإيران منذ إعدام بني سعود رجل الدين نمر النمر في الثاني من كانون الثاني الحالي ما أثار غضباً شديداً في إيران، ورداً على ذلك اقتحم محتجون إيرانيون السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مدينة مشهد الإيرانية فقطعت السعودية علاقتها بإيران. وقطعت طهران بعد ذلك الروابط التجارية مع الرياض ومنعت الإيرانيين من أداء العمرة.

وقال نائب وزير الخارجية الصيني تشانغ مينغ للصحفيين، وفق ما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عنه: «إن الصين لا تنحاز لأحد»، وأضاف، رداً على سؤال عن التوترات بين الرياض وطهران «فيما يتعلق ببعض مشكلات المنطقة فإن الصين تتخذ دائماً موقفاً متوازناً وعادلاً» وتابع، «إذا كان الشرق الأوسط غير مستقر فأخشى أنه لا يمكن للعالم أن يكون هادئاً. لا يمكن لبلد أو منطقة أن تحقق التنمية إذا كانت غير مستقرة».

ويزور شي مصر أيضاً خلال جولته التي أحيطت بمستوى نادر من السرية حتى بالنسبة لبلد يميل للتكتم على تفاصيل أنشطة كبار زعمائه. ولم يحدد تشانغ حتى الأيام التي سيزور فيها شي كل دولة.

وخرجت إيران من سنوات طويلة من العزلة الاقتصادية يوم السبت عندما رفعت القوى العالمية العقوبات عنها. والصين هي أكبر مشتر للنفط الإيراني ويرتبط البلدان بعلاقات وثيقة. وقام وزير الخارجية الصيني وانغ يي بدور نشط أيضاً في دفع الولايات المتحدة وإيران صوب التوصل لاتفاق نووي. ولم يكشف تشانغ عما يمكن أن يكون في انتظار الصين وإيران لكنه قال إن الطاقة «جزء مهم» من التعاون.

وتسعى شركات الطاقة الصينية للقيام بدور أكبر في كل من إيران والسعودية اللتين تزودان معاً الصين بنحو ربع وارداتها النفطية، وقال مسؤول بشركة سينوبك العملاقة المملوكة للدولة: إن شي قد يحضر مراسم تقام بمناسبة العمليات الناجحة لمصفاة ياسرف وهي مشروع صيني سعودي مشترك في المملكة. وأضاف المسؤول: إن «سينوبك تهدف إلى الحصول على مزيد من العقود الهندسية والإنشائية للمصافي ومصانع البتروكيماويات». وقال مصدر بمؤسسة النفط الوطنية الصينية إن «المؤسسة ستعيد هيكلة عملياتها في الشرق الأوسط أيضاً بهدف تقديم المزيد من الخدمات المتكاملة من التنقيب إلى الأعمال الهندسية».

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، يوم الأحد الماضي، أن إيران ستكون جزءاً مهماً من مبادرة طريق الحرير الجديدة لتطوير روابط التجارة والنقل عبر آسيا والتي تطلق عليها بكين اسم استراتيجية «الحزام والطريق».

وأضافت: «في عصر ما بعد العقوبات يمكن لإيران توقع تنمية سريعة. لكنها لا تزال بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي والدعم التكنولوجي وتحديث البنية الأساسية لمواصلة تعافيها الاقتصادي». وتخشى الصين في الوقت نفسه تشدد الويغور المسلمين الذين يعيشون في إقليم شينجيانغ الذي يقع في أقصى غربها وشهد أعمال عنف في السنوات القليلة الماضية ألقت بكين باللائمة فيها على إسلاميين متشددين، وتقول بكين: «إن بعض الويغور سافروا إلى سورية والعراق للقتال مع جماعات متشددة».

وقال تشانغ: «الصين ودول الشرق الأوسط ضحايا للإرهاب ومشاركون متعاونون مهمون أيضاً في محاربة الإرهاب».